الفصـــل الثامن عشر

الإحتـــكار

١ - معنى الاحتكار : Monopoly

تقتضى المنافسة الكاملة وجود ثلاث عناصر أساسية هى :

١ - عدد كبير من المؤسسات تعمل فى الإنتاج.
٢ - جميع هذه المؤسسات تنتج سلعة واحدة متجانسة.

Homogeneous Products

٣ - حرية دخول وخروج مؤسسات جديدة إلى ومن الصناعة.

من هنا يمكن تعريف الاحتكار بأنه هو ما لا يخضع فيه نظام الإنتاج لأى من العوامل السابقة ، أى الاحتكار يقوم على :

١ - مؤسسة واحدة تقوم بالإنتاج.
٢ - إنتاج سلع ليس لها بديلات فى السوق.
٣ - عدم إمكانية دخول مؤسسات جديدة فى السوق.

أى أن المؤسسة المحتكرة تقوم بإنتاج سلع ليس لها بديلات فعالة ولذلك فإن إنتاجها يمثل إنتاج الصناعة. لهذا نجد أن المحتكر له سوق مضمونة Secure market وليس للسياسات البيعية التى تقوم بها مؤسسات أخرى أى تأثير على رقم مبيعاته عند كل ثمن يرتضيه. ولكنه مع ذلك لا يمكن أن تكون له سوقاً كاملة Perfect market بمعنى أنه لا يستطيع أن يحدد الثمن والكمية مما كما وأنه إذا كان يستطيع أن يحدد أثمان خدمات عوامل الإنتاج إلا أنه لا يستطيع أن يقرر هذا الثمن باستمرار لوجود سوق احتكارية لعوامل الإنتاج فى مواجهته كالنقابات العمالية.

٢ - منشأ الاحتكار المطلق :

تنشأ حالة الاحتكار المطلق لواحد من الأسباب الآتية :

١ - طبيعة الإنتاج Nature of production فطبيعة مشروعات المرافق العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات السلكية واللاسلكية لا يحتمل معه قيام أكثر من مشروع واحد وهو ما يسمى بالاحتكار الطبيعى.

٢ - قد ينشا الاحتكار لوجود عقد احتكار قانونى للمحتكر إذا كان يملك براءة اختراع أو امتياز لإنتاج سلعة او خدمة معينة وهذا هو الاحتكار القانونى.

٣ - وقد تكون الصناعة من الضخامة بمكان مما يتطلب معه انفاق اموالا طائلة. أى أن الصناعة تحتاج إلى إنفاق استثمارات رأسمالية ضخمة لبداية الإنتاج فتبقى مغلقة Closed على المشروع القائم بها وفى هذه الحالة يسعى الاحتكار "احتكاراً فعلياً".

أشرنا إلى أن المنتج المحتكر لا يمكنه التحكم فى الثمن والكمية معاً فهو إما أن يحدد الكمية فيتحدد الثمن تبعاً لذلك ، أو يحدد الثمن فتحدد الكمية بالضرورة.

ومن هنا نجد أن منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين أى أنه كلما زاد من إنتاجه كلما انخفض الثمن وكلما رفع الثمن قلت الكمية التى يمكنه بيعها.

٣ - استنتاج منحنيات تكلفة المحتكر :

نبدأ دراستنا وتحليلنا بافتراض أن الإنتاج يتم بواسطة عامل واحد متغير وباقى العوامل ثابتة. ونفرض أن لدينا الجدول الآتى :

جدول رقم (٢٧)

حجم الإنتاج الكلى بالطن (١)	عدد العمال المطلوبة (٢)	ثمن العامل = الأجر بالقروش (٣)	التكاليف المتغيرة الكلية بالقروش (٤)	التكاليف الحدية لكل طن بالقروش (٥)
٠	٠	١٢	٠	
٢٠	٢٠	١٤	٢٨٠	١٤ر٠٠
٤٠	٣٩	١٦	٦٢٤	١٧ر٢٠
٦٠	٥٩	١٨	١٠٦٢	٢١ر٩٠
٨٠	٨١	٢٠	١٦٢٠	٢٧ر٩٠
١٠٠	١٠٦	٢٢	٢٣٣٢	٣٥ر٦٠
١٢٠	١٣٦	٢٤	٣٢٦٤	٤٦ر٦٠
١٤٠	١٧٠	٢٦	٤٤٢٠	٥٧ر٨٠

نفرض ان التكاليف المتغيرة تمثل أجر العمال فقط.

من العمود (١) ، (٢) الذين يمثلان جدول الإنتاجية الطبيعية لمحتكر ما يتبين لنا منه كم من العامل المتغير يستخدم لإنتاج كل حجم من أحجام الإنتاج التى يريدها. والعمودان (٢) ، (٣) يبينان لنا جدول مشترياته من العمل. فيبين لنا كم يتعين على المحتكر دفعه كأجر للعمال ليتمكن من الحصول على عدد العمال الذى يريده. وطبيعى بما أنه يمثل الصناعة كلها فكل زيادة فى الطلب على العمال سيرفع من أجر هؤلاء العمال ، على فرض أن سوق العمل غير متنافسة أى أنه لكى يستخدم عدد أكبر من العمال يجب أن يعرض أجرا أعلى ليغريهم على العمل فى مؤسسته.

وللحصول على تكلفته الكلية المتغيرة نضرب عدد العمال × الأجر عمود ٢ × عمود ٣ والعمود رقم ٥ يعطينا التكلفة الحدية لكل حجم من أحجام الإنتاج.

ومنحنى التكلفة بالنسبة للمنتج المحتكر لا يختلف فى طريقة إيجاده عن حالة المنافسة الكاملة ، والفرق الوحيد بينهما أنه بينما فى حالة المنافسة الكاملة افترضنا أن المؤسسة تبيع وتشترى فى سوق متنافسة بثمن واحد فإن المحتكر كلما زادت مشترياته من خدمات عناصر الإنتاج كلما ارتفع ثمنها.

٤ - منحنى مبيعات المحتكر (منحنى الطلب الذى يواجهه) :

الفرق بين المنتج فى حالة الاحتكار عن حالة المنافسة أنه يمثل الصناعة وبالتالى فإن منحنى الطلب الذى يواجهه هو منحنى طلب السوق لذلك ينحدر هذا المنحنى من أعلى إلى أسفل جهة اليمين. فكلما خفض الثمن كلما زادت الكمية المطلوبة عند هذا الثمن كما أشرنا من قبل.

٥ - توازن المنتج المحتكر

يخضع شرط التوازن بالنسبة للمنتج المحتكر للقواعد العامة للتوازن ، ألا وهى تعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدى.

ويختلف الإيراد الحدى للمحتكر عن الإيراد الحدى للمنتج فى حالة المنافسة حيث أن وجود منتج واحد فى السوق يجعل منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل وبالتالى ينحدر منحى الإيراد الحدى أسفل منه ومن هنا فإن الثمن (الإيراد المتوسط) لا يساوى الإيراد الحدى ، كما أن الثمن لا يكون ثابتا وإنما ينخفض بزيادة الكمية المنتجة.

جدول رقم ٢٨

توازن المنتج المحتكر - مع وجود تكاليف ثابتة

حجم الإنتاج	التكاليف الكلية الثابتة	التكاليف الكلية المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	ثمن الوحدة	الإيراد الكلى بالجنيه المصرى	الإيراد الحدى	فائض المنتج	الربح الحدى
٠	٢٠	-	٢٠	-	-	-	-	٢٠-	٢٠-
١	٢٠	٨٠	١٠	٨٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	١٢٠	١٤٠
٢	٢٠	١٣٠	١٥٠	٥٠	١٥٠	٣٠٠	٨٠	١٥٠	٣٠
٣	٢٠	١٦٠	١٨٠	٣٠	١٢٣ ١/٣	٣٧٠	٧٠	١٩٠	٤٠
٤	٢٠	١٨٠	٢٠٠	٢٠	١٠٢ر٥	٤١٠	٤٠	٢١٠	٢٠
(٥)	٢٠	٢٠٥	٢٢٥	(٢٥)	(٨٧)	٤٣٥	(٢٥)	(٢١٠)	صفر
٦	٢٠	٢٤٥	٢٦٥	٤٠	٧٥ ٥/٦	٤٥٥	٢٠	١٩٠	٢٠-
٧	٢٠	٣٠٥	٣٢٥	٦٠	٦٧ ١/٧	٤٧٠	١٥	١٤٥	٤٥-
٨	٢٠	٣٧٥	٣٩٥	٧٠	٦٠	٤٨٠	١٠	٨٥	٦٠-
٩	٢٠	٤٤٠	٤٧٠	٧٥	٥٢ ٨/٩	٤٨٥	٥	١٥	٧٠-
١٠	٢٠	٥٢٠	٥٥٠	٨٠	٤٨ر٨	٤٨٨	٣	٦٢-	٧٧-

ملاحظة : اخذنا أرقام افتراضية سهلة لتبسيط الشرح وإيضاح الفكرة.

ولو أخذنا جدول يبين أحجام الإنتاج والتكاليف الكلية الثابتة والكلية المتغيرة وثمن المنتج يمكن لنا شرح فكرة التوازن.

فبالنظر إلى الجدول (٢٨) نلاحظ :

١ - أن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير أحجام الإنتاج.

٢ - أن التكاليف المتغيرة الكلية تتزايد بتزايد أحجام الإنتاج.

٣ - أن التكاليف الكلية هى حاصل جمع التكاليف الثابتة والتكاليف الكلية المتغيرة.

٤ - أن الثمن يتناقص بزيادة الكمية المنتجة.

٥ - أن التكاليف الحدية تتناقص إلى أن تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تأخذ فى الارتفاع.

٦ - أن التكاليف الحدية تتعادل مع الإيراد الحدى بعد أن تأخذ فى التصاعد.

٧ - يتم توازن المنتج المحتكر عند نقطة التعادل وهى عند إنتاج ٥ وحدات.

٨ - أن فائض المنتج وهو الفرق بين التكاليف الكلية والإيراد الكلى يصل إلى أقصى قيمة له عند حجم التوازن.

إذن يمكن الحصول على حجم التوازن بطريقتين إما بالبحث عن نقطة تعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدى أو بالبحث عن أكبر فائض منتج.

ولكن يصادفنا هنا حجمين يحققان فائضاً واحداً (٢١٠) فى حين أن حجم التوازن يجب أن يكون نقطة واحدة. هذا اللبس يحدث لأننا نفترض أرقاماً غير واقعية ومع ذلك فاختيار رقم ٥ كحجم التوازن لم يتم اعتباطاً وإنما هو الحجم الذى يأخذ بعده الفائض فى الانخفاض.

ويمكن التحقق من ذلك باستخدام فكرة الربح الحدى. ويمكن إيجاد الربح الحدى بطرح كميتين متتاليين فى خانة فائض المنتج. فنطرح فائض المنتج الثانى من الأول والثالث من الثانى وهكذا.

فالربح الحدى الأول = ٢٠ - صفر = ٢٠

والربح الحدى الثانى = ١٢٠ - (-٢٠) = ١٤٠

والربح الحدى الثالث = ١٥٠ - ١٢٠ = ٣٠

وحجم التوازن هو الحجم الذى يكون عنده الربح الحدى صفرا٠ وهو فى هذا المثال يكون عند إنتاج ٥ وحدات٠

غير أن حجم التوازن الدقيق لا يمكن إيجاده فى الحقيقة إلا باستخدام الرسم البيانى إذ المفروض أن توضع أرقام التكاليف الحدية وأرقام الإيراد الحدى بين كل حجمين متتاليين ، وفى هذه الحال يقع حجم التوازن بين ٤ و ٥ وحدات ، وفى هذه الحالة لن يكون ثمن التوازن ٨٧ وإنما أكبر من ذلك كما يتضح من الجدول والرسم المبين بخطوط منكسرة٠

جدول رقم (٢٩)

أحجام الإنتاج	ت ح	أ ٠ ح
١	٥٠	٨٠
٢	٣٠	٧٠
٣	٢٠	٤٠
٤ ٥	٢٥	٢٥
٦	٤٠	٢٠
٧	٦٠	١٥
٨	٧	١٠
٩	٧٥	٥
١٠	٨٠	٣

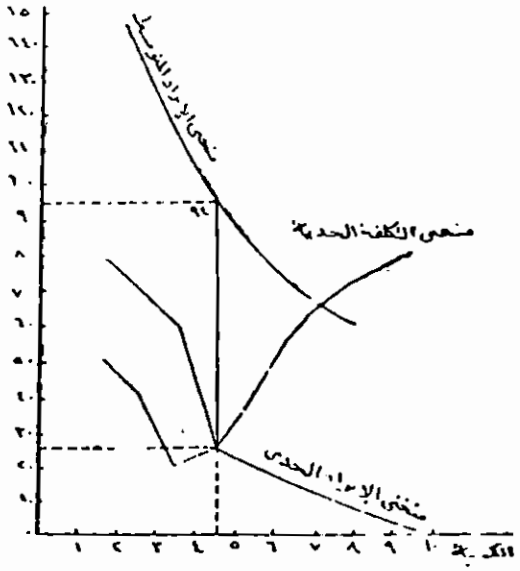

شكل رقم (٧٣)

منحنيات التكاليف الحدية والإيراد الحدى ونقطة الالتقاء

أهمية نقطة التوازن بالنسبة للمحتكر :

تختلف أهمية نقطة التوازن بالنسبة للمنتج فى حالة المنافسة عنها فى حالة الاحتكار ففى حالة المنافسة تحدد نقطة التوازن الكمية المنتجة فقط حيث أن الثمن ثابت أما فى حالة الاحتكار فإن نقطة التوازن إذا أسقطنا منها عمود على المحور الأفقى فإنها تحدد كمية التوازن. وإذا مددنا العمود على استقامته حتى يقطع منحنى الإيراد المتوسط فإنه يحدد لنا ثمن التوازن.

بالنسبة للطالب المبتدىء. يمكن ايجاد توازن المحتكر برسم خطوط مستقيمة مباشرة دون الالتجاء الى الأرقام الواردة فى الجدول رقم ٢٩ كما فى الشكل الآتى

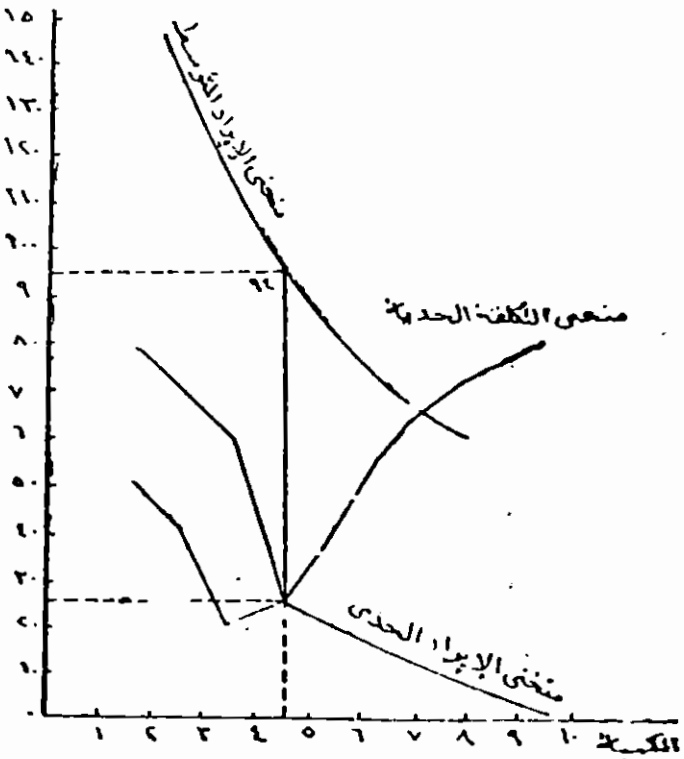

شكل رقم (٧٤)

٦ - فائض المحتكر :

يمكن إيجاد فائض المحتكر بالرسم بقياس المسافة المحصورة على امتداد العمود الواصل بين كمية التوازن وثمن التوازن عند نقطة التقائه بمنحنى التكلفة المتوسطة وبين الثمن من ناحية والمحور الرأسى من ناحية أخرى كما هو مبين فى الجزء المظلل فى شكل رقم ٧٤ .

هذا الفائض يتمتع به المحتكر إذا كان يملك العناصر الثابتة كلها بما فى ذلك قطعة الأرض المقام عليها المصنع.

أما إذا لم تكن الأرض مملوكة له فإن مطالبة أصحاب الأرض عند ارتفاع الثمن برفع قيمة الإيجارية يقلل من الفائض ولكنه لا يقلل من الإنتاج لأن المنتج ينتج فى وضع التوازن ، لذلك يتعين على المحتكر أن يملك الأصول الرأسمالية وخاصة الأرض المقام عليها المصنع.

٧ - الاحتكار والأرباح غير العادية :

المنتج المحتكر ، بعكس حالة المنافسة لا يواجه ظروف تضطره إلى إنقاص أرباحه غير العادية مثل دخول مؤسسات جديدة منافسة إلى الصناعة.

فلو كانت حرية دخول المؤسسات إلى الصناعة مكفولة كما هى الحال فى المنافسة الكاملة فإن هذه الأرباح غير العادية كما رأينا عند بحثنا موضوع المنافسة سوف تجذب مؤسسات عديدة إلى الدخول فى هذه الصناعة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالى إلى خفض الأثمان. كما أن تكالب هذه المؤسسات على عوامل الإنتاج الأخرى المتغيرة سوف يرفع من أثمانها إلى أن تختفى هذه الأرباح غير العادية ولا يبقى إلا الربح العادى.

ولكن فى الاحتكار كما عرفناه لا يمكن أن يحدث ذلك. على أن هذا لا يعنى أن كل الاحتكارات الموجودة لابد وأن تحقق أرباحا غير عادية إذا كانت المصلحة العامة تقتضى عدم تحقيق هذه الأرباح.

٨ - بعض نتائج عامة عن الاحتكار

إن الباحث لموضوع الاحتكار تعن له عدة نتائج أثناء بحثه لهذا الموضوع أهمها:

١ - كثيراً ما يرى البعض أن المحتكر يمكنه رفع الثمن بطريقة مغالى فيها ولكن هذا غير صحيح. فالمحتكر يستطيع فعلاً أن يراقب أثمان منتجاته ، أى له القدرة على التحكم فى الثمن وحده على العكس من زميله المنتج تحت ظروف المنافسة الكاملة الذى لا يستطيع فرض الثمن الذى يريده.

ومع ذلك فإن المحتكر لا يستطيع رفع الثمن إلى ما لا نهاية لأن منحنى طلبه وإن كان قليل المرونة فإنه ليس عديم المرونة.

لقد وجدنا من جدول توازن المحتكر رقم ٢٨ أن الثمن الذى يحقق له أكبر ربح ممكن هو ٨٧ جنيها عند إنتاج ٥ وحدات فإذا رفع الثمن أكثر من ذلك كأنه يرفعه إلى ٣ر١٣٣ جنيها مثلاً فإنه لن يبيع إلا ثلاث وحدات تحقق له فائض قدره ١٩٠ جنيها وهو أقل من ٢١٠ . من هنا فليس الثمن المرتفع فى كل الأحوال يعنى الربح المرتفع دائماً بالنسبة للمحتكر.

٢ - من الأشياء الجديرة بالملاحظة فى موضوع الاحتكار أن المحتكر غالباً ما يكون على جهل بحقيقة الثمن الذى يجب أن يتقاضاه ليحقق أكبر الأرباح.

وللوصول إلى ثمن التوازن الحقيقى لابد له من إجراء تجارب ، وهذه قد تكلف نفقات طائلة ، كما أنها تحتاج إلى وقت لإجراء هذه التجارب.

٣ - لا يشترط أن تكون كمية التوازن هى الكمية التى تكون عندها التكلفة المتوسطة أقل ما يمكن لأن الاحتكار غالباً ما يعمل على منحنى التكاليف المتوسطة المتناقصة. فمن الممكن أن يقطع منحنى الإيراد الحدى التكلفة الحدية فى نقطة أسفل وعلى يسار أدنى نقطة على منحنى التكاليف المتوسطة وهى الموجودة فى شكل ٧٤ (النقطة س) إذ هذه النقطة هى أدنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة والنقطة ب هى النقطة التى يحقق عندها أكبر ربح ممكن وقد يبدو ذلك غريباً لأول وهلة إذ نرى مؤسسة لا تريد أن تزيد من حجم إنتاجها بالرغم من أن تكلفتها المتوسطة مستمرة فى الهبوط.

والسبب فى ذلك هو :

(١) أن التكاليف ترتفع كلما زاد التوسع فى الإنتاج.

(٢) أن ثمن المنتجات يهبط كلما توسع المنتج فى الإنتاج.

وأخيراً لابد لنا أن نطرق نقطة أخيرة ونحن بصدد الاحتكار.

هل المنافسة أفضل أم الاحتكار ؟

من دراستنا السابقة يمكن أن نخلص بالنتائج الآتية :

١ - شرط التوازن فى الحالتين واحد وهو تعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدى.

٢ - الثمن فى حالة المنافسة أقل وكمية الإنتاج أكبر.

٣ - المنتج فى حالة المنافسة لا يحدد الثمن وإنما يقبل الثمن السائد فى السوق لذلك يجب عليه أن يعمل على تخفيض التكاليف المتوسطة إلى أقل حد ممكن.

٤ - يترتب على ما سبق أن الكفاية الإنتاجية فى حالة المنافسة أعلى منها فى حالة الاحتكار أى المنافسة تعمل على حسن استغلال الموارد فى حين قد يؤدى

الاحتكار الى الاسراف فى استخدام الموارد : بل كثيرا ما تعمل بطاقات انتاجيه معطلة .

٥ - فى حالة المنافسة أثمان خدمات عوامل الإنتاج تتعادل مع الإنتاجية الحديه لهذه العوامل ، بينما يكون ثمن العمل أقل من قيمة الإنتاجية الحدية فى حالة الاحتكار مما يؤدى إلى ظهور الاستغلال .

٦ - فى سبيل جعل ثمن العمل أقل من الإنتاجية الحدية يعمد المحتكر إلى عدم تشغيل الصناعة بالكامل ليكون هناك فائض فى العمالة تستخدم عندما يهدد العمال المشتغلين بالإضراب .

٧ - ولتحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع الأثمان وتخفيض الأجور أو أثمان العوامل الأخرى يعمد المحتكر إلى التدخل فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وكثيرا ما كان الاستعمار سببا من أسباب الاحتكار .

٨ - ولكن كلما رأينا هناك صناعات لابد وأن تعمل فى ظل الاحتكار كصناعات المرافق العامة . وإذا كان الأمر كذلك لابد أن توضع هذه الصناعة تحت إشراف السلطات العامة منعا لمساوئ الاحتكار .

ولعل ظهور الفلسفة الاشتراكية ، وسيطرة الجماهير على الصناعات الحيوية لأبرز دليل على مساوئ الاحتكار بشرط أن تدار إدارة رشيدة .

ومن هنا كانت المنافسة أفضل من الإحتكار .

دور الحكومة فى تقييد سلطة المحتكر

أشرنا إلى صناعات المرافق العامة لابد وأن تعمل فى ظل نظام الاحتكار منعا من الإسراف فى استخدام الموارد .

ولتجنب مساوئ الاحتكار ، كان من الضرورى وضع قيود على هذه الصناعات بواسطة السلطات العامة وأجهزة الحكم المحلى ، لضمان حصول المجتمع على الخدمات المناسبة بالأثمان العادلة .

ولضمان هذا الهدف ذهب الفكر الاقتصادى إلى ضرورة تحديد أثمان هذه الخدمات بحيث تعادل هذه ؛ التكلفة المتوسطة على أساس أن تشتمل هذه التكلفة على معدل عال على الاستثمار .

وفى هذا ضمان لعدم تعرض المؤسسه الى خسائر يودى بها الى التوقف من ناحية ومن ناحية اخرى يمنعها من تحقيق ارباح اضافية تكون بمثابة استغلال.

ولكن ذهب اتجاه حديث فى الفكر الاقتصادى إلى أن تحديد الثمن عند مستوى التكلفة المتوسطة مخالف لمبادئ الرفاهة الاقتصادية ؛ إلا إذا كانت المؤسسة تعمل عند أدنى نقطة للتكاليف المتوسطة ، وفى نفس الوقت تعادل التكاليف الحدية التكاليف المتوسطة. وقد قام الجدل على أساس أن الاستخدام الأمثل للموارد يحتاج إلى التوسع فى إنتاج كل خدمة إلى النقطة التى تتعادل فيها التكاليف الحدية مع الثمن.

ونظراً لأن المسألة ما زالت جدلية فإننا نرجئ بحثها إلى مرحلة مقبلة.